



شركاء أشقاء

ملتقى التعاون المصري الكويتي

الأربعاء 7 نوفمبر 2018

فندق شيراتون الكويت - القاعة المسامية



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وخالد الروضان وم. عمرو نصار ومحمد جاسم الصقر ووفاء القطامي والسفير المصري طارق الفوني ومعتمد الألفي في مقدمة الحضور خلال مؤتمر مجلس التعاون المصري - الكويتي

أجندة اقتصادية «كويتية - مصرية» لتهيئة الفرص للقطاع الخاص

الروضان: «الشركات العائلية» لب الاقتصاد الكويتي.. وندرس قانوناً يدعمها

بنسبة 40٪، و38٪ زيادة في المحفظة.

وأشار إلى أن البنك عمل على إطلاق منتجات للشركات الصغيرة، وحقق فيها نجاحات خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ويهدف إلى أن تصل قروضنا للشركات الصغيرة ما نسبته 20٪ في نهاية عام 2019، مستنداً على ما هناك من توجهات عامة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتغيير فكر الشباب من التوظيف العادي إلى أن يكون صاحب شركة، إضافة إلى إيجاد جيل جديد من الصناعات والمنتجات.

ورأى أن البنوك في مصر تعد من أقوى القطاعات القابلة للنمو والأكبر نشاطاً، لاسيما أن إجراءات الحكومة والبنك المركزي المصري ساعدت على تجاوز العقوبات والتحديات، وجعلتنا أكثر صلاباً، والدليل على ذلك تفكيرنا في الاستثمار الخارجي في بعض الدول الأفريقية.

اتحاد الصناعات المصرية

من جانبه، قال وكيل اتحاد الصناعات المصرية طارق توفيق إن المناخ الاستثماري في مصر بعد الإجراءات الاقتصادية الجديدة زادت فيه رغبة المنافسة من قبل بعض الدول للاستثمار في مصر، خاصة بعد نمو القطاع الخاص خلال آخر 3 سنوات، مشيراً إلى أن الرغبة في الإصلاح أهم ما ينظر إليه المستثمر، فمادام هناك إصلاح تشريعي يعطي ذلك مؤشراً إيجابياً لأي مستثمر يرغب في الاستثمار بمصر.

وأوضح أن الكثير من التشريعات الجديدة جاءت لخدمة المستثمر الأجنبي في مصر، كالتراخيص والضمانات وقوانين الشركات وحفظ حقوق الأقلية، إضافة إلى قانون السوق المفتوح، كل هذه القوانين تعمل على تحسين مؤشر بيئة الأعمال في مصر، حيث أصبح التصنيف الائتماني في مصر مستقرًا، متوقعاً استمرار التحسن خلال العام المقبل.

وأشار إلى أن مصر الدولة الوحيدة التي حدث بها تحسن اقتصادي سريع مشدداً على أهمية خلق قانون يشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن الاقتصاد المصري اقتصاد متنوع، في ظل التعاون بين اتحاد الصناعات وجميع الأعمال الحكومية من ناحية وضع الإصلاحات القطاعية السريعة.

وأشار إلى أن مصر اليوم مستعدة للاستثمار، بعد الخطوات الإصلاح الاقتصادية، مضيفاً أن حجم الاستثمارات الأجنبية المعلنة في مصر ليس بالضرورة أن تنم عن حجمها الفعلي، إذ أن العديد من الشركات الكبرى تتوسع في مصر بالرغم من الأزمات التي مرت بها.



خالد الروضان وم. عمرو نصار وطارق الفوني خلال جولة في أحد أجنحة الملتقى

المصري لتنمية الصادرات، د. أحمد جلال تجربة نمو البنك ودوره في دعم الصادرات، وجهود الحكومة لتنمية الصادرات والصناعات.

وأضاف جلال أن بنك مصر لتنمية الصادرات هو بنك تجاري متكامل تتألف خطته الاستراتيجية 2017 و2020 ستة محاور لتنمية المصدرين والمشاركة في المعارض والمناقل الدولية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة المصرية، إذ عملنا على زيادة الأرباح

يقدر بمليارات الدولارات. وأشار بدور الكويت الداعم لمصر منذ الخمسينيات وحتى اليوم، لافتاً إلى أن الملتقى يهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانب المصري والكويتي، لاسيما في مجال الاستثمارات وتطوير التعاون الاقتصادي بينهما وصولاً إلى الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.

بنك التنمية المصري

من جانبه، استعرض نائب رئيس مجلس الإدارة للبنك

المصري لمجلس التعاون المصري الكويتي معتمد الألفي إن الكويت من كبرى الدول الداعمة لجمهورية مصر العربية في جميع الأوقات من غير مقابل. وهو ما يؤكد أهمية مصر ليس لدى المستثمر الكويتي وحده، بل في قلب كل كويتي.

وأكد حرص مصر على تقديم جميع أنواع التسهيلات للكويت في جميع القطاعات، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

وصناعات ومجالات متنوعة مصرية وكويتية يؤكد تنوع المجالات وأهميتها، شركات كبيرة ومختلفة سواء على صعيد البنوك أو الصناعات، مضيفاً أن هذا التطور الاقتصادي والاستثماري سوف ينعكس بين البلدين، كما أن مهمة الحكومات المختلفة هو تشجيع تلك الاستثمارات ومحاولة تذليل العقبات.

تسهيلات كبيرة

بدوره، قال رئيس الجانب

طارق عرابي

أكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن زيادة التبادل التجاري بين الكويت ومصر لا يمكن أن تتم إلا من خلال القطاع الخاص، ففتح نعيش في سياق بين دول العالم لاستقطاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يحتم إجراء تحسينات في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، مشيراً إلى أن الدور الحكومي يتمثل في إيجاد وتهيئة الفرص بين القطاع الخاص الكويتي والمصري، ووضع أجندة اقتصادية مشتركة، إذ تتوافر العديد من الفرص لتطوير أرقام الصادرات والواردات بين البلدين، والتي تعتبر بسيطة حالياً.

أجندة استثمارية واضحة

وكشف الروضان، خلال مشاركته في مؤتمر مجلس التعاون المصري - الكويتي، والذي أقيم صباح أمس تحت رعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تحت عنوان «شركاء أشقاء»، عن وجود 1144 شركة كويتية تستثمر داخل السوق المصري، تحتاج إلى حسن الإدارة والتوجيه وتذليل العقبات التي تواجه الطرفين في مصر والكويت لزيادة هذا العدد، لافتاً إلى أن مؤشر تحسين بيئة الأعمال المصرية تحسن، وهذا التطور سيساعد في نمو التبادل التجاري بين الطرفين، وأكد ضرورة وجود أجندة واضحة للمجالات الاستثمارية التي يمكن الاستثمار فيها، واستغلال الطاقة البشرية العظيمة في مصر مع تعزيز أداء الحكومة.

وكشف الروضان عن هدف الحكومة في جعل الكويت في الثلث الأول من العالم على مستوى بيئة الأعمال والاستثمارات، لافتاً إلى أن أهمية توافر أجندة اقتصادية واضحة تركز على التعاون التام بين القطاعين العام والخاص وتوفير البيئة المناسبة لهذا ولغت إلى أن هناك عدة قوانين جديدة سيتم العمل على تعديلها، على رأسها قانون التامين، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة توفير بيئة تشريعية للمشاريع الصغيرة. وأشار إلى أن لب الاقتصاد الكويتي هو الشركات العائلية والتي سنحافظ عليها من خلال توفير قانون يدعمها بشكل أكبر.

تعزيز الشراكة

كما أكد الروضان أن العلاقات المصرية - الكويتية الاقتصادية عميقة تعكسها الشركات الكبيرة من خلال تبادل الاستثمارات والأعمال التجارية بين البلدين، مبيناً أن هناك شركات كويتية تستثمر في مصر وعددها كبير كما أن هناك بعض الشركات المصرية تستثمر في الكويت. وقال الروضان أن الكويت تسعى لتنمية وتعزيز هذه الشراكة والإنفاقيات بين البلدين، مؤكداً أن ما يشهده من منتجات

الجابر: 2,8 مليار دولار استثمارات أجنبية جذبتها الهيئة منذ انطلاقتها

أوضح مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت د.مichel الجابر أن الهيئة تم إنشاؤها بهدف جذب وتشجيع الاستثمار داخل الكويت، الأمر الذي يتطلب وجود تشريعات جديدة لتنوع مصادر الدخل، ونهدف أيضاً إلى إعطاء قيمة مضافة للاستثمارات، وجلب التكنولوجيا الحديثة واستثمارات تخلق فرص عمل للشباب الكويتي، وتعمل على توسيع رعة الاستثمار في الكويت.

وذكر الجابر أن الهيئة عملت على الإعفاءات الجمركية ومساعدة العمالة وملكية الشركات التي وصلت إلى إمكانية تملك 100٪ من رأسمالها، إضافة إلى توفير الضمانات في قانون تشجيع الاستثمارات.

وبيّن أنه منذ بداية تطبيق القانون يوجد دور إيجابي من المجتمع الدولي المتابع للإجراءات التطويرية التي تقوم بها، أن تعمل على الترويج للكويت في المحاف الدولية وتعريف المجتمع العالمي بالمزاي التي تتمتع بها، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض وغيرها واستخدام الوسائل الحديثة في ذلك.

وأكد أن المتابعة والتواصل مع الجهات الحكومية لها تأثير إيجابي على بيئة الأعمال في الكويت، كما أن تقليص عدد الإجراءات والأعمال لها دوراً في تشجيع الاستثمار المحلي والدولي، وتحسين مؤشرات الأعمال. وأشار إلى أن هيئة تشجيع الاستثمار في أحد الخيارات المتاحة أمام المستثمر الأجنبي، علماً أن المشاريع التي دخلت إلى السوق الكويتي عبر الهيئة خلال الفترة الماضية بلغت 2,8 مليار دولار، ونخطط إلى توفير 1000 فرصة عمل للشباب الكويتي خلال السنوات الـ 5 المقبلة.

الصر: الاستثمارات الكويتية بمصر الأكبر والأكثر استقراراً عربياً

قال رئيس الجانب الكويتي لمجلس التعاون المصري - الكويتي محمد الصقر في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، أن الاستثمارات الكويتية هي أول الاستثمارات العربية في مصر، وبقيت أكبرها وأجداها وأكثرها استقراراً، لافتاً إلى أن الاستثمار بين مصر والكويت هو استثمار مباشر، حيث استقبلت مصر الاستثمارات الكويتية بكل ترحيب وتشجيع، كما أن الكويت لم تتردد أبداً وفي كل الظروف في أن تقابل ذلك بما يكافئه.

وأضاف الصقر أن الملتقى يهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي بين مصر والكويت وصولاً إلى الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين. وأكد أن البيئة الاستثمارية في مصر حققت تطوراً كبيراً وأجداً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، فاستأثرت مصر عام 2017 بأكثر من نصف إجمالي المشاريع الأجنبية الاستثمارية المباشرة التي أقيمت بالدول العربية، كما استأثرت بأكثر من 40٪ من مشاريع الاستثمار المباشر البيئي العربي، لافتاً إلى أن الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عام 2017 وصل إلى أكثر من 110 مليارات دولار، مما يضعها في المرتبة الثالثة بين الدول العربية بعد السعودية والإمارات في اجتذاب هذه الاستثمارات.

وأضاف قائلاً: «على الرغم من أن هذه المؤشرات مباشرة إلا أنها أقل بكثير من الإمكانيات والطموح، فمصر تستحق أكثر من 1٪ من إجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أن تواضع هذه النسبة لا يعود إلى ضالة الفرص أو ضعف مردودها، بل يرجع إلى ضعف أداء الإدارة العامة، وهذه الحقيقة تشترك فيها مصر والكويت رغم الاختلاف الكبير في الأسباب، وقال أيضاً أن التركيز على هذه الظاهرة يجب أن يعطى أولوية عالية خاصة بعد ما سجلته الحكومة المصرية من شجاعة وعزم في السير بطريق الإصلاح الاقتصادي، ويعد ما أبداه شعب مصر من تضحية وتفهم في تحمل تكاليف هذا الإصلاح وبأمل واثق من النجاح في كسر الحلقة المفرغة».

أكد الصقر أنه بالنسبة للجانب الكويتي، تمتد تجربة القطاع الخاص في ميدان الاستثمار بالدول العربية على مساحة هذه الدول كلها، وعلى مدى عقود 6، وفي كل القطاعات بلا استثناء.

نصار: معاملة خاصة للكويتيين في مصر

قال وزير التجارة والصناعة المصري م. عمرو نصار، إن العلاقات المصرية - الكويتية بديهيّة وعميقة يتوجّه بالتعاون والمشاركة والتكامل، مبيّناً أن البلدين يسيران على طريق واحد ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر لديهم استثمارات وشركات ويعيشون هناك وفي المقابل نشاهد مصريين في الكويت يعملون ويستثمرون ولديهم شركات وهو الأمر الذي يعكس العلاقة القوية والنسيج الواحد بين شعبي الكويت ومصر.

وأضاف نصار أن هناك تطورا مستمرا في العلاقات كافة، لاسيما الاقتصادية، مشيراً إلى أن الإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعات الشاملة خلال السنوات الـ 4 الماضية تشجع على جذب الاستثمارات وتهدف إلى تحقيق النمو والتكامل فضلا عن ذلك فإن الكويتيين لهم ميزة ومعلمة خاصة فهم أبناء بلد، لافتاً إلى أن المساعي الحالية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون للانطلاق معاً من المنطقة إلى أفريقيا على خطا التنمية. وتحت عنوان «الشركاء الاقتصادية» وأقيم ميسر ومستقبل، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر ليس لديهم استثمارات في مصر، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيّناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

لهم ميزة ومعلمة خاصة فهم أبناء بلد، لافتاً إلى أن المساعي الحالية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون للانطلاق معاً من المنطقة إلى أفريقيا على خطا التنمية. وتحت عنوان «الشركاء الاقتصادية» وأقيم ميسر ومستقبل، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر ليس لديهم استثمارات في مصر، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيّناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

لهم ميزة ومعلمة خاصة فهم أبناء بلد، لافتاً إلى أن المساعي الحالية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون للانطلاق معاً من المنطقة إلى أفريقيا على خطا التنمية. وتحت عنوان «الشركاء الاقتصادية» وأقيم ميسر ومستقبل، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر ليس لديهم استثمارات في مصر، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيّناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

لهم ميزة ومعلمة خاصة فهم أبناء بلد، لافتاً إلى أن المساعي الحالية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون للانطلاق معاً من المنطقة إلى أفريقيا على خطا التنمية. وتحت عنوان «الشركاء الاقتصادية» وأقيم ميسر ومستقبل، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر ليس لديهم استثمارات في مصر، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيّناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

لهم ميزة ومعلمة خاصة فهم أبناء بلد، لافتاً إلى أن المساعي الحالية تهدف إلى تعزيز المشاركة والتعاون للانطلاق معاً من المنطقة إلى أفريقيا على خطا التنمية. وتحت عنوان «الشركاء الاقتصادية» وأقيم ميسر ومستقبل، مشيراً إلى أن الكثير من الكويتيين في مصر ليس لديهم استثمارات في مصر، إضافة إلى أن مجال الفرص الاستثمارية متاح وميسر لهم، مبيّناً أن حجم الاستثمارات الكويتية

البدر: مصر أكبر مستفيد من مساعدات الصندوق الكويتي

تحدث مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية عبد الوهاب البدر خلال الجلسة الثانية من المؤتمر بالقول أن الصندوق يعمل في 106 دول منها 16 عربية، حيث يعكس رؤية الكويت لتعزيز الشراكة الاقتصادية طويلة الامد، كما أنه يعزز من تميز السياسة الخارجية للكويت.

وأضاف البدر، أن نشاط الصندوق بدأ في مصر في 1964 وتحديداً في منطقة سيناء وكان بالكويت المشاريع لتطوير قناة

تحدث مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية عبد الوهاب البدر خلال الجلسة الثانية من المؤتمر بالقول أن الصندوق يعمل في 106 دول منها 16 عربية، حيث يعكس رؤية الكويت لتعزيز الشراكة الاقتصادية طويلة الامد، كما أنه يعزز من تميز السياسة الخارجية للكويت.

وأضاف البدر، أن نشاط الصندوق بدأ في مصر في 1964 وتحديداً في منطقة سيناء وكان بالكويت المشاريع لتطوير قناة

تحدث مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية عبد الوهاب البدر خلال الجلسة الثانية من المؤتمر بالقول أن الصندوق يعمل في 106 دول منها 16 عربية، حيث يعكس رؤية الكويت لتعزيز الشراكة الاقتصادية طويلة الامد، كما أنه يعزز من تميز السياسة الخارجية للكويت.

وأضاف البدر، أن نشاط الصندوق بدأ في مصر في 1964 وتحديداً في منطقة سيناء وكان بالكويت المشاريع لتطوير قناة



شركاء أشقاء

ملتقى التعاون المصري الكويتي

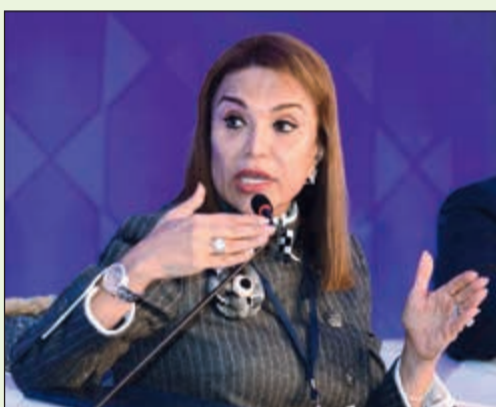
الأربعاء 7 نوفمبر 2018

فندق شيراتون الكويت - القاعة الماسية



خالد الروضان وم. عمرو نصار والشيوخ د. مشعل الجابر وشيخة البحر ومعترز الألفي خلال الجلسة

في كلمة نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني أمام ملتقى التعاون المصري - الكويتي البحر: «الوطني» أثبت صحة رهانه على مستقبل واعد للاقتصاد المصري



شيخة البحر أثناء إلقاء كلمتها في المؤتمر

**ملتزمون بدعم التحول الرقمي ونقل خبراته
الرائدة إلى القطاع المصرفي المصري**

**«الوطني» أكبر المستثمرين الكويتيين في
مصر ويتطلع لمزيد من التوسع بالسوق**

**إصرار الحكومة المصرية على معالجة
المشاكل يعزز الثقة ويجذب الاستثمارات**

**الوقت ملائم لضخ مزيد من الاستثمارات
الخليجية في مصر وتنوع الاقتصاد يزيده
الفرص**

**القضاء على البيروقراطية وتحسين بيئة
الأعمال يفتحان الباب أمام تدفقات الاستثمار
الأجنبي**

**الكويتيون متحمسون لزيادة استثماراتهم
والاستفادة من الآفاق الواعدة للاقتصاد
المصري**

**2,8 مليار دولار استثمار كويتية في مصر
تركز في قطاعات التمويل والخدمات والبناء
والتشييد**

**جاذبية السوق المصري تتركز في التكلفة
الإنتاجية المنخفضة والسوق الاستهلاكي
الضخم الذي يتخطى 100 مليون نسمة**

**نستهدف زيادة حصة «الوطني» في مصر
السوقية بالقطاع المصرفي المصري إلى 5%**

يستهدف توسيع نطاق عمله وتنويعه بحيث يغطي المزيد من المناطق الجغرافية بهدف الوصول إلى المزيد من العملاء، حيث تمثل ذلك في زيادة عدد فروع البنك إلى 48 فرعاً في محافظات مصر المختلفة.. وأكدت حرص البنك على تطوير المعاملات المصرفية وتحسين جودتها للاستجابة لطلب السوق المتزايد. وذلك إلى جانب الاهتمام الكبير بتشجيع القطاع الخاص عبر دعم وتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة (SMEs) والتي بدورها تساهم في خلق فرص عمل للشباب المصري في مختلف المجالات. وأوضحت الشيخة قائلاً: «يمكننا توفير إمكانيات كبرى للسوق المصرفي المصري للاستفادة من خبراتنا في مجال التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي استناداً إلى كوننا من أوائل المبادرين في إدخال أحدث الاستراتيجيات التكنولوجية».

وأشارت إلى أنه وعلى مدار العشرين عاماً الماضية سجل بنك الكويت الوطني تاريخاً حافلاً في تبني التكنولوجيا والمبادرات الرقمية جعلته من طليعة البنوك التي تقدم خدمات أكثر تطوراً لعملائها في المنطقة بدأت في تسعينيات القرن الماضي. وأكدت الشيخة البحر التزام بنك الكويت الوطني بدعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي المصري، إذ يحرص البنك على نقل تلك الخبرات الرائدة في مجال الحلول المالية الرقمية إلى ذراع المصرفي بنك الكويت الوطني- مصر. وأوضحت أن هناك العديد من الشركات الكويتية التي تقدم حلولاً مالية رقمية مبتكرة بإمكانها توسيع خدماتها إلى البنوك المصرية، على أن يتم تنفيذها من قبل شركات مصرية متخصصة والتي بدورها ستخلق فرص عمل في مصر، مشيرة إلى أن أسام الشركات المصرية التي تعمل في مجال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول فرصة لتوسع استثماراتها في الكويت لتساهم في تطوير هذا النوع من الخدمات المالية. وأوضحت أن الاختلاف بين طبيعة وحاجات القطاع المالي في كل من مصر والكويت يعد فرصة جيدة للتعاون وتبادل الخبرات بين البلدين من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من الميزات التفاضلية لكلا البلدين.

وأشارت البحر إلى أنه ومع جميع الإصلاحات الجوهرية المتواصلة التي تتحقق الآن في مصر، فإن الكويتيين بصفة عامة متحمسون أكثر لزيادة استثماراتهم والمساهمة أكثر في الاقتصاد المصري. وأكدت أن هناك قطاعات واعدة مثل قطاع السياحة الذي يتوقع أن ينمو بشكل كبير ويوفر فرصاً جيدة للاستثمارات الخليجية، وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال قطاعات الخدمات المالية والتعليم والطاقة.



خالد الروضان وم. عمرو نصار وناصر السابري وشيخة البحر وعصام الصقر وديباسر حسن على هامش المعرض المصاحب للملتقى

نوعية لزيادة حصته، ومن القطاعات الواعدة داخل قطاع الشركات هو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما تركز عليه استراتيجية البنك منذ عام 2014 لتتوسع محفظة الشركات والحد من التركيز في عدد محدود من العملاء. وأوضحت أن قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 17,2٪ من محفظة قروض البنك الكلية لذلك يستهدف البنك زيادتها إلى 20٪ بحلول 2020. وقالت البحر: «إن بنك الكويت الوطني- مصر

أنا نسير بشكل جيد وبنمو أقوى من غالبية المنافسين، ففي 2017 كنا البنك الأسرع نمواً في الأرباح بالسوق المصرفية كلها بنسبة 77٪ مقارنة بأقل من 60٪ لباقي البنوك. وبينت البحر أن قطاع الشركات يستحوذ على الجزء الأكبر من أعمال البنك، فيما يستحوذ قطاع الأفراد حالياً على اهتمام كبير وينمو بشكل سريع وبمعدلات أكبر من الشركات، مشيرة إلى أن البنك يركز على طرح خدمات

وقالت: «بالأرقام يكفي أن نشير إلى أن صافي أرباح البنك ارتفع من 240 مليون جنيه في عام 2007 (حين تم الاستحواذ على البنك من قبل بنك الكويت الوطني) إلى 1,5 مليار جنيه في 2017». وأوضحت أن حصة «الوطني» في مصر تبلغ 2٪ ليحل المرتبة السابعة أو الثامنة وهي نسبة مؤثرة في السوق المصرية، لذلك تستهدف على المدى القريب زيادة حصتنا للوصول إلى 5٪، موضحة أن مؤشرات البنك تؤكد

يتميز الاقتصاد المصري هو تنوعه الأمر الذي يوفر فرصاً هائلة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقالت البحر: إن البنك راهن على الإمكانيات الهائلة والفرص الواعدة في مصر منذ أكثر من 10 سنوات، وذلك من خلال تواجده هناك عبر «بنك الكويت الوطني- مصر»، الذي شهد نمواً قوياً وأصبح من أهم فروعنا الخارجية. مشيرة إلى أن ذلك يثبت صحة رهان ومدى ثقتنا بالسوق المصرية.

عدم توافق مؤهلات الخريجين الجدد مع السوق أبرز التحديات

المصرية مؤخرًا لمعالجة الفساد، حيث يساهم إحراز التقدم في محاربة الفساد في إرسال إشارات إيجابية للمستثمرين وهذا اتجاه محمود نرجب في استمراره.. واختتمت البحر كلمتها بالقول: «إنه وفي ظل هذه التحديات يبقى التمسك بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري أمراً حيوياً لتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الصادرات هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المتكررة وتنشيط عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة».

زالت الدولة تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد، مشيرة إلى أن هناك ضرورة لإفساح المجال تدريجياً للقطاع الخاص الذي من المفترض أن يصبح المساهم الأول في سوق العمل والنمو الاقتصادي، موضحة أن في هذا النطاق لا بد من التثاء على تصميم الحكومة المصرية بالمضي قدماً في برنامج خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة لاجتذاب الاستثمار الخاص. وقالت البحر: إن الفساد الإداري يعد من أهم العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي، مشيرة إلى أنه لا يمكن إغفال الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة

سلطت البحر الضوء على التحديات التي تواجه الاستثمار في مصر، مشيرة إلى أنه ورغم التضخم السكاني، إلا أن هناك عدم توافق بين المهارات المطلوبة من قبل سوق العمل ومؤهلات الخريجين الجدد (Skills mismatch)، مما يؤثر على مستوى الإنتاجية ويؤدي إلى بعض الصعوبات في وجه مجتمع الأعمال والنمو الاقتصادي بشكل عام. وأوضحت أن التحديات الهيكلية وأهمها البيروقراطية المؤسسية وضعف الحوكمة أهم ما يعوق تفعيل دور القطاع الخاص ويعرقل الاستثمار المحلي الخاص حيث ما

وأكدت البحر أن الكويت تنضم إلى المجتمع الدولي في الإسهامات المصرية مدعومة بالتوجهات الرشيدة للرئيس عبدالفتاح السيسي، موضحة أن الكويت كما هو الحال بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي، على أن تستعد للقيام بدور أكبر في النهضة الاقتصادية التي تشهدها مصر.

الإصلاحات الاقتصادية في مصر «جريئة» وتزيد الاستثمارات

صدر مؤخراً عن البنك الدولي وهو من شأنه أن يعزز نمو الاستثمار الأجنبي في المدى القريب. كما أن اقتران مصر لعدد من الحزم التحفيزية على صعيد البيئة التشريعية والقانونية من بينها قانون الاستثمار الجديد والإفلاس سيجعل من دون شك المناخ الاستثماري مواتياً ومشجعاً على نحو أكبر أمام الاستثمار الأجنبي. وأضافت أن أهم هذه التحديات، الزيادة السكانية والقدرة على استيعاب المنضمين لسوق العمل المقدر عددهم بنحو 700 ألف فرد سنوياً وذلك للحد من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة.

النقد الأجنبي وإقبال المستثمرين الأجانب على سوق الدين المصري بالتزامن مع خطوات اتخاذها المركزي المصري في إزالة القيود على حركة النقد الأجنبي للخارج بعد أن كانت مشكلة تتركز وتوقع زيادة الاستثمارات في البلاد. وأوضحت أن التدابير التي اتخذتها مصر العاميين الماضيين ساهمت في بلوغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 7,7 مليارات دولار خلال العام المالي 2017-2018. وأضافت أنه يمكن قراءة نتائج الإصلاحات التي اتخذتها مصر كذلك من خلال التحسن الكبير في ترتيبها بنحو 8 مراكز في تقرير ممارسة الأعمال الذي

وفي معرض ردها على سؤال حول تأثير الإجراءات التي اتخذتها مصر على مناخ الاستثمار، قالت البحر: «إن الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها مصر خلال الأونة الأخيرة ساهمت بشكل كبير في تحسين مناخ الأعمال وزيادة الاستثمارات في قطاعات حيوية، وخير مثال على ذلك قطاع الطاقة الذي أصبح جاذباً على نحو كبير بعد اكتشافات الغاز الضخمة مؤخرًا، ليحقق قطاع النفط خلال العام المالي 2017-2018 صافي استثمارات أجنبية بقيمة 4,5 مليارات دولار. وعلى الجانب الآخر ساهم تحرير سعر صرف الجنيه في زيادة سيولة سوق

سلطت البحر الضوء على التحديات التي تواجه الاستثمار في مصر، مشيرة إلى أنه ورغم التضخم السكاني، إلا أن هناك عدم توافق بين المهارات المطلوبة من قبل سوق العمل ومؤهلات الخريجين الجدد (Skills mismatch)، مما يؤثر على مستوى الإنتاجية ويؤدي إلى بعض الصعوبات في وجه مجتمع الأعمال والنمو الاقتصادي بشكل عام. وأوضحت أن التحديات الهيكلية وأهمها البيروقراطية المؤسسية وضعف الحوكمة أهم ما يعوق تفعيل دور القطاع الخاص ويعرقل الاستثمار المحلي الخاص حيث ما